الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة1- الحاج لخضر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/ مخبر الدراسات الاقتصادية المغاربية LEEM

شهادة مشاركة

رقم الشهادة: 2.ب/ش.م/2022.

يشهد السادة: عميد الكلية الأستاذ الدكتور **هارون الطاهر**، ومدير المخبر الأستاذ الدكتور **رشيد عدوان** ورئيس الملتقى الدكتور **رفيق نزاري**

بأن طالب الدكتوراه: **مبروك بوقرة، من جامعة عنابة.**

قد شارك(ت) بمداخلة عنوانها: **"رهان تنمية مناطق التجارة الحرة وأثرها على المناخ الاستثماري الجزائري"** ضمن أشغال الملتقى الدولي الثاني الافتراضي حول **"أثر منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على الاقتصاد الجزائري"** يومي 29 و30 نوفمبر 2022.

وقد سلمت هذه الشهادة للمعني تقديرا لجهوده ومساهمته الفعالة في إنجاح الملتقى.

رئيس الملتقى

مدير المخبر

عميد الكلية

أ.د./ هارون الطاهر

أ.د./ رشيد عدوان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

-جامعة باتنة 1 الحاج لخضر/ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مخبر الدراسات الاقتصادية المغاربية *LEEM* / مشروع البحث التكويني الجامعي *(PRFU)*

رمز المشروع: *F02N01UN050120190005*

برنامج الملتقى الدولي الافتراضي

" أثر منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على الاقتصاد الجزائري"

يومي 29-30 نوفمبر 2022

عن طريق ((Google Meet

الجلسة العامة: التوقيت المحلي الجزائر (9:00) توقيت غرينيتش (08.00)		9:30 – 9:00
آيات بينات من الذكر الحكيم **النشيد الوطني الجزائري**		
الكلمة الترحيبية والافتتاح الرسمي للملتقى - كلمة السيد وزير التجارة وترقية الصادرات: الأستاذ الدكتور كمال رزيق - كلمة السيد والي ولاية باتنة الدكتور محمد بن مالك - كلمة السيد مدير جامعة باتنة1: الاستاذ الدكتور عبد السلام ضيف - كلمة السيد عميد الكلية: الاستاذ الدكتور الطاهر هارون - كلمة السيد رئيس الملتقى: الدكتور رفيق نزاري		10:00 – 9:30
الجلسة العامة: الاقتصاد الجزائري وفرص الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية **رئيس الجلسة: د. جمال بلخباط/ مقرر الجلسة: أ.د. سامي مباركي**		11:30 – 10:00
- السيد وزير التجارة وترقية الصادرات الأستاذ الدكتور كمال رزيق - الأستاذ الدكتور عبد الرزاق كبوط، جامعة باتنة-1- د حمزة مرادسي المركز الجامعي بريكة - الدكتور عمار نويوة، جامعة باتنة-1- - السيد المدير الجهوي للتجارة - باتنة -		
الورشة الأولى: يوم الثلاثاء 29نوفمبر 2022 **رئيس الجلسة: أ. د. سامي مباركي/ مقرر الجلسة: أ.د. رشيد عدوان**		
عنوان البحث	**الباحث/ الجامعة**	**التوقيت**
المناطق الحرة وجاذبية الاستثمار الاجنبي / تجربة المملكة الاردنية الهاشمية.	-نغم حسين النعمة /أ.د / جامعة النهرين (العراق) -رغد محمد نجم /أ.م.د/ جامعة بغداد (العراق)	14:15 – 14:00
تقييم آفاق انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية من زاوية مؤشرات تنويع الصادرات ومؤشرات التعقيد الاقتصادي وتحليل فضاء المنتج.	-عبد المنعم حجيرة/ أستاذ محاضر ب / جامعة المسيلة -الياس شوبار/ أستاذ محاضر ب / جامعة المسيلة	14:30 – 14:15
إسهام المناطق الحرة في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة قياسية في تجارب نماذج من الدول العربية (الإمارات، الأردن، سلطنة عمان) للفترة (2009-2019).	-زغاري نصيرة/طالبة دكتوراه- جامعة معسكر -طالب فاطيمة/ أستاذة محاضرة ا/ جامعة معسكر	14:45 – 14:30
التوجه الاقتصادي الجزائري نحو العمق الافريقي- منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية نموذجا-	-سليمان شيبوط /أستاذ محاضر ا/جامعة الجلفة -نورالدين مسقم/ طالبة دكتوراه /جامعة الاغواط	15:00 – 14:45
سبل دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لتعظيم مكاسب الاندماج في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وإمكانية الاستفادة من تجربة الاتحاد الأوروبي.	-فارس طارق/ أستاذ محاضر ا/جامعة تبسة -بلال بخوش /طالب دكتوراه/جامعة تبسة	15:15 – 15:00

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
-جامعة باتنة 1 الحاج لخضر/ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مخبر الدراسات الاقتصادية المغاربية *LEEM* / مشروع البحث التكويني الجامعي *(PRFU)*
رمز المشروع: *F02N01UN050120190005*

مدى مساهمة المشاريع الاستراتيجية الكبرى للجزائر في تعظيم مكاسبها في ظل منطقة التجارة الحرة الافريقية القارية (الطريق العابر للصحراء نموذجا).	-رشيد عدوان/ أستاذ التعليم العالي/ جامعة باتنة 1 -عبد الحليم مهداوي/ طالب دكتوراه/ جامعة باتنة1	15:30 – 15:15
المناطق الحرة ودورها في تعزيز الصادرات الجزائرية: مشروع المنطقة الحرة بير أم كرين.	-إيمان بوعكاز/ أستاذ محاضر-أ-/ جامعة باتنة-1-	15:45 – 15:30
آثار انضمام الجزائر الى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى على التنمية الزراعية المستدامة.	-عبد الحليم الحمزة /أستاذ محاضر ا/ جامعة تبسة	16:00 – 15:45
From the past to the present centennial Trade base of the Mediterranean, relations between Algeria and Turkiye	-عبد الله بالجي أوغو للري / استاذ التعليم العالي/ جامعة جوقراروة (تركيا). -بحشاشي رابح / استاذ محاضر أ /جامعة باتنة1	16:15 – 16:00
تطوير النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية مفتاح تعزيز الصادرات الجزائرية نحو الأسواق الإفريقية.	-أمال بوسمينة/ أستاذ محاضر -أ- / جامعة أم البواقي -زينب بلخير/طالبة دكتوراه/ جامعة أم البواقي	16:30 – 16:15
مناقشات		17:30 – 16:30
الورشة الثانية: يوم الثلاثاء 29نوفمبر 2022 **رئيس الجلسة: د. رفيق نزاري/ مقرر الجلسة: أ.د. سهيل زغدود**		
عنوان البحث	**الباحث/ الجامعة**	**التوقيت**
مصير منطقة التجارة الحرة في ظل الشراكة الأوروبية الجزائرية لغاية سنة 2021.	-سعيدة ضواوية/ أستاذ محاضر -ب- / جامعة عنابة -معافة عبد الكامل/طالب دكتوراه/ جامعة عنابة	14:15 – 14:00
دور مناطق التجارة الحرة كأداة لجذب وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.	-شرف نصيرة/ طالبة دكتوراه/ جامعة تيسمسيلت -روشو عبد القادر/ أستاذ محاضر -أ- / جامعة تيسمسيلت	14:30 – 14:15
انعكاسات اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية على رصيد الميزان التجاري الجزائري دراسة مقارنة مع منطقة التجارة الحرة الافريقية خلال الفترة 2005-2020.	-حاجي فطيمة/ أستاذ التعليم العالي / جامعة برج بوعريريج -محمد دحمان الويزة/ جامعة برج بوعريريج	14:45 – 14:30
دور مناطق التجارة الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (تجربة الامارات).	-امينة حاج علي /طالبة دكتوراه/ جامعة معسكر -صورية بيدي عيساوي /طالبة دكتوراه/جامعة معسكر	15:00 – 14:45
دراسة تحليلية لنتائج تفعيل المرحلة الأولى من اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية 2018-2020.	-خليفة جوهر الدين جهاد/ طالب دكتوراه/ جامعة قالمة	15:15 – 15:00
تقييم أداء التكامل الاقتصادي للتجمعات الاقتصادية الافريقية.	-عبد الحفيظ مسكين/ أستاذ محاضر أ/ جامعة جيجل -- ريمة زرقوط/ دكتوراه / جامعة جيجل	15:30 – 15:15
منطقةالتجارةالحرة القاريةإالفريقية)AFCFTA) وتحديات اندماج الاقتصاد الجزائري.	-عبد الحق عليون/ طالب دكتوراه/ جامعة جيجل -صالح حميمدات/ أستاذ محاضر أ/ جامعة جيجل	15:45 – 15:30
التجمعات الاقتصادية الافريقية والتجارة البينية- الواقع والمعوقات	-حسين حموش/ طالب دكتوراه / جامعة تيسمسيلت	16:00 – 15:45
مخرجات أجندة أفريقيا2063 للاتحاد الافريقي وموقع الجزائر منها.	-إيمان فافو/ طالبة دكتوراه / جامعة الجزائر3 -خالد كواش / أستاذ التعليم العالي/ جامعة الجزائر3	16:15 – 16:00
أهمية المناطق الحرة في ترقية الصادرات غير النفطية وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر– المناطق الحرة في دولة الإمارات نموذجا.	-براهم إسماعيل/ دكتور/ جامعة أدرار -بوعلاق نورة/ طالبة دكتوراه /جامعة تبسة	16:30 – 16:15

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

-جامعة باتنة 1 الحاج لخضر/ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مخبر الدراسات الاقتصادية المغاربية *LEEM* / مشروع البحث التكويني الجامعي *(PRFU)*

رمز المشروع: *F02N01UN050120190005*

مناقشات		17:30 – 16:30
الورشة الثالثة: يوم الثلاثاء 29 نوفمبر 2022 **رئيس الجلسة: د. حمزة مرادسي / مقرر الجلسة: د. ميلود بوعبيد**		
عنوان البحث	**الباحث (ة)/ الجامعة**	**التوقيت**
دور المنظمة العالمية للتجارة في تحرير التجارة الخارجية.	-بن يحي إبراهيم/ أستاذ محاضر أ/ المركز الجامعي بريكة - دعاس عزالدين/ أستاذ محاضر أ/ المركز الجامعي بريكة	14:15 – 14:00
تقييم أثر اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية الجزائرية.	-عبد الجليل هويدي/ أستاذ محاضر ب/ جامعة الوادي -زكرياء مسعودي/ أستاذ محاضر أ / جامعة الوادي	14:30 – 14:15
تقييم أثر الشراكة الأورومتوسطية على أداء القطاع الصناعي في الجزائر.	-ملال شرف الدين/ أستاذ محاضر -أ- / جامعة خنشلة -علي خنافر/ أستاذ محاضر -أ- / جامعة خنشلة	14:45 – 14:30
التكامل الاقتصادي الإفريقي في ظل التجمعات الاقتصادية الإفريقية.	-شخاب حمزة/ أستاذ محاضر -ب- / جامعة خنشلة -علوان رمزي/ الدكتور / جامعة خنشلة	15:00 – 14:45
دراسة تقييمية لمنطقة التبادل الحر الأورو-جزائرية.	-مريم طبني/ طالب دكتوراه/ جامعة بسكرة -وصاف عتيقة/ أستاذ محاضر أ / جامعة بسكرة	15:15 – 15:00
الطريق العابر للصحراء ودوره في تحفيز التبادل التجاري للجزائر - دراسة تحليلية استشرافية-	-أميرة بحري/ أستاذ محاضر أ / جامعة باتنة1	15:30 – 15:15
التجارة البينية وتحديات تحقيق التكامل التجاري في منطقة دول الخليج العربي.	-معروف حبيب/ طالب دكتوراه/ جامعة تيسمسيلت -قندز بن توتة / أستاذ محاضر أ/ جامعة تيسمسيلت	15:45 – 15:30
أثر جائحة كورونا على واقع ومستقبل التكتلات الاقتصادية في افريقيا.	-جمال ملكي/ أستاذ محاضر ب/ جامعة الجزائر 3	16:00 – 15:45
دور التفكير الاستراتيجي للتسويق الدولي في الانفتاح على الأسواق الخارجية.	-سامية لحول / أستاذة التعليم العالي/ جامعة باتنة1	16:15 – 16:00
The Regional Economic Integration in Africa - Current Status and Issues	-زمري بوعزة الأمين/ طالب دكتوراه/ جامعة تلمسان -خطيب سيدي محمد / دكتور/ جامعة تلمسان	16:30 – 16:15
مناقشات		17:30 – 16:30
الورشة الرابعة: يوم الثلاثاء 29نوفمبر 2022 **رئيس الجلسة: أ.د. عبد الرزاق كبوط/ مقرر الجلسة: أ. عماد زودة**		
عنوان البحث	**الباحث (ة)/ الجامعة**	**التوقيت**
فرص ترقية الصادرات الجزائر خارج المحروقات في ظل الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.	-خمخام عطية/ دكتور	14:15 – 14:00
آفاق انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية.	-هارون بوخرباش هارون الرشيد/ طالب دكتوراه/ جامعة باتنة1 -كعبوش اسماء/ طالبة دكتوراه/ جامعة بسكرة	14:30 – 14:15
Impact des zones de libre-échange sur le développement du commerce mondial	-جوادي صليحة / طالبة دكتوراه/ جامعة تيزي وزو -شعلال وردية / طالبة دكتوراه/ جامعة تيزي وزو	14:45 – 14:30

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
-جامعة باتنة 1 الحاج لخضر/ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مخبر الدراسات الاقتصادية المغاربية *LEEM* / مشروع البحث التكويني الجامعي *(PRFU)*
رمز المشروع: *F02N01UN050120190005*

رهان تنمية مناطق التجارة الحرة وأثرها على المناخ الاستثماري الجزائري.	-مبروك بوقرة/ طالب دكتوراه/ جامعة عنابة - رياض بلبل/ طالب دكتوراه/ جامعة عنابة	15:00 – 14:45
دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: حالة الإمارات العربية المتحدة 2014- 2020.	-لعكاف عائشة/ طالبة دكتوراه/ جامعة تيسمسيلت - دبوب وسام/ طالبة دكتوراه/ جامعة تيسمسيلت	15:15 – 15:00
التجارة البينية الإفريقية في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية -تقييم الفوائد والتكاليف المحتملة-	-نصراوي دنيا زاد/ أستاذ محاضر أ/ جامعة خنشلة -هباز ناهد/ أستاذ محاضر أ/ جامعة خنشلة	15:30 – 15:15
واقع وآفاق انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية - الفرص والتحديات -	-نور الهدى حفصاوي/ دكتورة/ جامعة باتنة1 -وردة خنوفة/ دكتورة/ جامعةباتنة1	15:45 – 15:30
الآثار المتوقعة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على نمو الاقتصاد الجزائري.	-ضيف فارس/ طالب دكتوراه /جامعة المسيلة	16:00 – 15:45
اتفاقيات التجارة الإقليمية الجديدة والقضايا الناشئة في التكامل الإقليمي: دروس لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية.	-عثمان توات / أستاذ التعليم العالي/ جامعة الجزائر3 -كمال طرفاية/ الدكتور/ جامعة الجزائر3	16:15 – 16:00
الآثار الاقتصادية المتوقعة للاقتصاد الجزائري في منطقة التجارة الحرة الافريقية.	-مرزوق سعيدة/ أستاذ محاضر أ/ جامعة باتنة1 -يونس مهرة/ طالبة دكتوراه/ جامعة باتنة1	16:30 – 16:15
مناقشات		17:30 – 16:30
الورشة الخامسة: يوم الاربعاء 30نوفمبر2022 **رئيس الجلسة: أ.د. مراد خروبي / مقرر الجلسة: د. جمال بلخباط**		
عنوان البحث	**الباحث (ة)/ الجامعة**	**التوقيت**
التجربة الإماراتية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دعم المناطق الحرة.	-بن فريحة نجاة/ دكتوراه/ جامعة خميس مليانة	9:45– 9:30
إسهام المناطق الحرة في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة قياسية في تجارب نماذج من الدول العربية (الإمارات، الأردن، سلطنة عمان) للفترة (2009-2019).	-زغاري نصيرة / طالبة دكتوراه/ جامعة معسكر	10:00 – 9:45
دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الإمارات.	-ميلود بوعبيد / أستاذ محاضر أ/* جامعة باتنة1 -زغيش مريم / طالبة دكتوراه/ جامعة باتنة1	10:15 – 10:00
دور مناطق التجارة الحرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر – تجارب دولية-	-سارة قرابصي/ دكتوراه LMD/ جامعة باتنة1 -إلهام يحياوي/ أستاذ التعليم العالي / جامعة باتنة1	10:30 – 10:15
L'économie algérienne et l'accord d'association avec l'Union européenne	-جباري عبد الجليل/ أستاذ محاضر أ/ جامعة خنشلة -خلف الله حسام الدين / طالب دكتوراه/ جامعة المنار (تونس)	10:45 – 10:30
مدى فعالية الآليات القانونية لتسوية منازعات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	-معزي صونية/ أستاذ محاضر أ / جامعة باتنة1	11:00 – 10:45
دور المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر - دراسة حالة المنطقة الحرة بلارة -	-درويش صفية/ طالبة دكتوراه/ جامعة جيجل -خضرة بحري/ طالبة دكتوراه/ جامعة جيجل	11:15 – 11:00
L'accord d'association de l'Algérie avec l'union européenne : quelles retombées en termes de diversification des exportations ?	-سوفي كريمة/ طالبة دكتوراه/ جامعة بجاية	11:30 – 11:15
الاستثمار الأجنبي المباشر في مناطق التجارة الحرة دراسة تحليلية.	-رفيق نزاري/أستاذ مخاضر ا/ جامعة خنشلة	11:45 – 11:30

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
-جامعة باتنة 1 الحاج لخضر/ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مخبر الدراسات الاقتصادية المغاربية *LEEM* / مشروع البحث التكويني الجامعي *(PRFU)*
رمز المشروع: *F02N01UN050120190005*

	-راضية مكرسي/طالبة دكتوراه /جامعة خنشلة	
الرفع من تنافسية الصادرات الجزائرية كعامل أساسي للولوج للمناطق التجارية الحرة.	-عبة فريد / أستاذ محاضر ب/ جامعة بسكرة -قسوري إنصاف/ أستاذ محاضر أ / جامعة بسكرة	12:00 – 11:45
مناقشات		13:00– 12:00
الورشة السادسة: الاربعاء30 نوفمبر 2022 **رئيس الجلسة: د. بلقاسم سر ايري / مقرر الجلسة: د. مزاهدية رفيق**		
عنوان البحث	**الباحث (ة)/ الجامعة**	**التوقيت**
التجمعات الاقتصادية ودورها في تعزيز الاستثمار والتبادل التجاري الحر "التجمعات الاقتصادية العربية نموذجا"	-معاش فتحي/ دكتور/ المركز الجامعي آفلو -فردية إسماعيل/ أستاذ مساعد ب/ جامعة تيبازة	9:45– 9:30
حركة التجارة الدولية وعلاقتها بالتكامل الاقتصادي.	-سهيلة بغنة/ أستاذ محاضر ب/ جامعة خنشلة -عيماد تكواشت/ أستاذ محاضر أ/ جامعة خنشلة	10:00 – 9:45
نشاط التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي.	-نادية روشو/ أستاذ محاضر أ/ جامعة البليدة -عبد الصمد خلفاوي/ دكتور	10:15 – 10:00
الجزائر ومنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية: الفرص المتوقعة والتحديات المطروحة.	-سايل سعيد/ دكتور / جامعة الجزائر 3	10:30 – 10:15
أثر ومساهمة التكامل الاقتصادي في اتساع حركة التجارة الخارجية.	-رزقي عبد المنعم/ طالب دكتوراه/ المدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي / القليعة -مخلوف خير الدين/ طالب دكتوراه / جامعة باتنة1	10:45 – 10:30
السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (الكوميسا) الواقع والإستراتيجية.	-نذير عبد الرزاق/ أستاذ محاضر أ/ جامعة المسيلة -علي عيشاوي أستاذ محاضر أ/ جامعة المسيلة	11:00 – 10:45
اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية واندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية -دراسة تحليلية-	-نسيمة سابق/ أستاذ محاضر أ/ جامعة باتنة1	11:15 – 11:00
ZLECAF et commerce intra-africain de produits agricoles : une opportunité pour renforcer la sécurité alimentaire en Algérie	-عبد الملك حنان/ أستاذ مساعد ب/ المدرسة العليا للتجارة- الجزائر -بوشلغوم فلة/ دكتور/ المدرسة العليا للتجارة- الجزائر	11:30 – 11:15
Evaluation de l'Expérience Algérienne en Partenariat avec l'Union Européenne	-بلعجين خالدية/ أستاذ محاضر أ / جامعة تيارت -ساجي فاطمة / أستاذ محاضر أ / جامعة تيارت	11:45 – 11:30
الطريق للتجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية وعلاقتها بالاقتصاد الجزائري دراسة حالة.	-العموري ميلود/ دكتور /	12:00 – 11:45
مناقشات		13:00– 12:00
الورشة السابعة: الاربعاء30 نوفمبر 2022 **رئيس الجلسة: د. تغلابت عبد الغني / مقرر الجلسة: أ.د. سليم بوقنة**		
عنوان البحث	**الباحث (ة)/ الجامعة**	**التوقيت**
اتفاقيتي الشراكة للجزائر مع الاتحاد الأوروربي (*paneuromed*) والدول العربية *GZALE* ومدى مساهمتهما في ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات للفترة (2005- 2020).	-ادريس اميرة// أستاذ محاضر أ / جامعة عين تموشنت -بن رزاق ناصرالدين/ / طالبة دكتوراه / جامعة عين تموشنت	9:45– 9:30

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
-جامعة باتنة 1 الحاج لخضر/ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مخبر الدراسات الاقتصادية المغاربية *LEEM* / مشروع البحث التكويني الجامعي *(PRFU)*
رمز المشروع: *F02N01UN050120190005*

متطلبات قيام منطقة التجارة الحرة العربية في ضوء مؤشرات النقل البحري العربي.	-هشام بوريش// أستاذ التعليم العالي / جامعة عنابة	10:00 – 9:45
واقع التكتلات الاقتصادية الاقليمية في افريقيا.	-حمليل بشير // طالب دكتوراه / جامعة سيدي بلعباس - عباس امينة / أستاذ محاضر أ / جامعة سيدي بلعباس	10:15 – 10:00
واقع الاندماج في افريقيا على ضوء التجمعات الاقتصادية داخل القارة. دراسة حالة تجمع دول غرب افريقيا ECOWAS	-عباس وداد// أستاذ محاضر أ / جامعة سطيف 1 -خلوفي عائشة/ أستاذ محاضر أ / جامعة سطيف 1	10:30 – 10:15
قراءة في المبادلات التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الاتفاقيات التفضيلية: مع الإتحاد الأوربي ، المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، وتونس(للفترة 2019- 2020).	-فني فضيلة/ أستاذ محاضر أ / جامعة بسكرة - دبابش رفيعة / أستاذ محاضر أ / جامعة بسكرة	10:45 – 10:30
الدبلوماسية الاقتصادية لبناء قدرات التكامل الاقتصادي –حالة انضمام الجزائر لمنطقة التبادل الحر الإفريقية-	-بن عبد العزيز// أستاذ التعليم العالي / جامعة البليدة2 -بن حمودة فطيمة / أستاذ محاضر أ / جامعة البليدة 2	11:00 – 10:45
أهمية المناطق الحرة في الاقتصاد الأردني.	-يلولي طارق/ أستاذ محاضر أ / جامعة عنابة -قراري صبرينة/ أستاذ محاضر أ / جامعة عنابة	11:15 – 11:00
التكامل الاقتصادي في افريقيا-تقييم لأهم التجارب -	-لطفي حصروري/ أستاذ محاضر أ / جامعة باتنة1	11:30 – 11:15
La Mise A Niveau des entreprises algériennes : un impératif pour renforcer leur compétitivité dans le cadre de l'adhésion de l'Algérie à la ZLECAF.	*-Oumakhlouf Naoual/Docteur /Université de Bejaia*	11:45 – 11:30
دور منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية في تنمية الصادرات الجزائرية: الفرص والتحديات.	-وليد حفاف / أستاذ محاضر أ / جامعة قالمة -بنية محمد / أستاذ محاضر أ / جامعة تيارت	12:00 – 11:45
مناقشات		13:00– 12:00
الورشة الثامنة: الاربعاء30 نوفمبر2022 **رئيس الجلسة: د. ميلود بوعبيد / مقرر الجلسة: أ.د.نادية العقون**		
تأثير الحواجز غير الجمركية على تكاليف التجارة في ظل اتفاقية التبادل الحر الأفريقية.	-زايري بلقاسم / / أستاذ التعليم العالي / جامعة وهران2 -مزراق عثمان / دكتور	9:45– 9:30
La zone de libre-échange Africaine, quel avenir pour l'entreprise Algérienne ?	- كاتية بوروبة/أستاذ محاضر ا/جامعة سطيف1	10:00 – 9:45
متطلبات إعادة الهيكلة وتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.	-قادة سليم/ أستاذ محاضر ب/جامعة باتنة 1 - قالقيل نور الدين / أستاذ محاضر أ	10:15 – 10:00
Coopération Algèro-allemande : émergence du cluster de boissons agro-logistique (CBA)	*-KACI Amina /Docteur /Université de Tizi Ouzou* *-TIMERIDJINE Sara/Docteur/Université de Bejaia*	10:30 – 10:15
Contribution à une réflexion sur l'importance des zones franches commerciales libres dans l'attraction de l'investissement direct en Algérie	*- LAZREG Mohammed/Pr/ Université de Sidi Bel Abbés*	10:45 – 10:30
منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AFCFTA) وتجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي في القارة	-مهبالي هاجرة/طالبة دكتوراه /جامعة الشلف - سي علي أسماء/دكتورة/ جامعة الشلف	11:00 – 10:45
واقع التكتلات الإفريقية الاقتصادية، وافاق اتفاق التجارة الحرة الإفريقية القارية.	-كرناف توفيق/دكتور/ جامعة تلمسان	11:15 – 11:00
دور مناطق التجارة الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة – عرض تجارب دولية-	-بن لحرش صراح/أستاذ محاضر ا/جامعة ام البواقي -العمراوي سليم أستاذ محاضر ا/جامعة ام البواقي	11:30 – 11:15

الفرص ورهانات التي تواجه المؤسسات الجزائرية من خلال الإنضمام لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.	-محمد بوقلعة/ أستاذ محاضر ا/ جامعة باتنة 1	11:45 – 11:30
مناقشات		13:00– 12:00
اختتام فعاليات الملتقى وتلاوة التوصيات **د. رفيق نزاري/ رئيس الملتقى**		13.00

عنوان المداخلة:

رهان تنمية مناطق التجارة الحرة و أثرها على المناخ الإستثماري الجزائري

طالب دكتوراه/ مبروك بوقرة[1]
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة باجي مختار عنابة- الجزائر-
boumab23@gmail.com
رقم الهاتف: 06 57 53 11 86

طالب دكتوراه/ رياض بلبل[2]
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة باجي مختار عنابة- الجزائر-
riadbelbel2022@gmail.com
رقم الهاتف: 06 61 32 03 27

ملخص:

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على مختلف آليات تحسين المناخ الإستثماري بالمناطق الحدودية الجزائرية، فبالإضافة إلى المقاربة الأمنية في حماية الحدود، يستوجب على الجزائر البحث عن مقاربات تنموية تشاركية لمناطق التجارة الحرة في المناطق الحدودية، أي تحويلها إلى مناطق ثروة إقتصادية إضافية وجعلها مستقطبة لمختلف الإستثمارات البينية التي تسمح للجزائر بتنمية الصادرات نحو بلدان التكتل الإقليمي الإفريقي.

ومن خلال تحليل معطيات مختلف الهيئات الدولية، تبين أن نجاح مراهنة الجزائر على هذه المناطق في تعزيز مناخها الإستثماري يتطلب مجموعة من الشروط، التي يجب تجسيدها على أرض الواقع. كما أن تواجد هذه المناطق الحرة على الحدود، من شأنه تفعيل الديناميكية الإقتصادية فيما بين دول الجوار، كمرحلة أولية للوصول إلى الاندماج الإقتصادي الإقليمي، ومنه تفعيل التكتل الإقتصادي الإقليمي الإفريقي.

كلمات مفتاحية: مناخ الإستثمار، مناطق التجارة الحرة، المناطق الحدودية، التنمية الإقتصادية، التكتل الإقتصادي الإقليمي.

Abstract:

This study attempts to shed light on the various mechanisms for improving the investment climate in the Algerian frontier areas. In addition to the security approach infrontiers protection, Algeria should conduct a search of participative developmental approaches for the free trade zones in frontier areas.That means, transforming these are as into additional economic wealth areas and making them attractive to various inter-investments; Which allows Algeria to develop exports to the countries of the African regional cartel.

After analyzing data of various international institutionals, it was found that the success of Algeria's betting on these areas in enhancing its investment climate, requires a set of conditions, which must be shown in action. Also, the presence of these free zones on the frontiers would activate the economic dynamism among the neighboring countries, as a preliminary stage to reach a regional economic integration, which leads to activating the African regional economic cartel.

Keywords: Investment climate, free trade zones, frontier areas, economic development, regional economic cartel.

مقدمة:

لا شك أن الموقع الجغرافي الجزائري، الذي يمثل نقطة تقاطع جد هامة، وكما هو معلوم أن الفضاء الجزائري يتوسط عدة فضاءات جغرافية حيوية، فهو يمثل همزة الوصل بين العمق الإفريقي جنوبا، ومنطقة المتوسط وأوربا شمالا، علاوة على ارتباطه بالمنطقة العربية والشرق الأوسط شرقا. هذا الانفتاح على مختلف المناطق الجيوسياسية والجيواقتصادية، انعكس على الامتداد الشاسع والواسع للمناطق الحدودية، التي تحظى أقاليمها بأهمية إستراتيجية جد بالغة، تتصادم فيها السياسات العامة لمختلف الحكومات المتعاقبة مع الممارسات التلقائية للسكان والفاعلين المحليين، لوصفها بفضاءات التواصل بين شعوب مختلفة بمقتضيات سياسات حسن الجوار، وما ينجر عنه من مجابهة مختلف التهديدات الزاحفة عبرها. علما أن المنطق الجديد لتأمين الحدود يقوم على الاستعانة بالسكان المحليين كدروع بشرية، من خلال تحسين ظروف معيشتهم وإشراكهم بصفة فاعلة في التنمية الإقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تحسين المناخ الإستثماري لتلك المناطق.

فموضوع تحسين المناخ الإستثماري وعلاقته بتنمية المناطق الحدودية، يعتبر من أهم المواضيع التي يهتم بدراستها مختلف الباحثين والمختصين في الدراسات الإستراتيجية التنموية، إلا أن مفهوم المناخ الإستثماري وعلاقته بتنمية المناطق الحدودية، أخذ أبعاد أخرى أشمل وأوسع في الإسهام بشكل أكبر في رفع وتيرة التنمية الإقتصادية والاجتماعية للبلد، فمن خلال خلق مناطق حرة واستهدافها كوسيلة ناجعة في استقطاب الإستثمارات المحلية والأجنبية والحصول على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، وخلق فرص عمل أكثر، وتنويع وتنمية الصادرات، وزيادة الإيرادات من العملة الصعبة، ومنه توثيق الترابط بين الإقتصاد القومي والإقتصاد العالمي، وتحقيق الاستدامة في التنمية. كل هذا وبلا شك سيقودنا إلى طرح الإشكال الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يمكن المراهنة على مناطق التجارة الحرة لتحسين المناخ الإستثماري الجزائري؟

هذا التساؤل الرئيسي تفرع عنه عدة تساؤلات فرعية يمكن حصرها فيما يلي:

- ما هي مناطق التجارة الحرة؟، وما المقصود بالمناخ الإستثماري؟
- ما أثر تنمية مناطق التجارة الحرة في تعزيز جاذبية المناخ الإستثماري الجزائري؟

الإجابة على الإشكال الرئيسي والتساؤلات الفرعية، منوط باختبار الفرضيات التالية:

1. تنمية مناطق التجارة الحرة عبر الحدود الجزائرية مرهون بتحسين مناخها الإستثماري؛
2. تعتبر المناطق الحرة شكلا من أشكال تحفيز حركة رؤوس الأموال الأجنبية.

اختبار هذه الفرضيات من شأنه أن يقودنا لمعرفة مدى أهمية هذه الدراسة، ويكمن ذلك في الأهمية البالغة لتحسين المناخ الإستثماري للمناطق الحدودية وأثره المباشر في حل مختلف المشكلات الاجتماعية والإقتصادية والأمنية وغيرها، وبالتالي تجسيد التنمية، وجعل تلك المناطق منطلقا من منطلقات التكامل الإقتصادي الدولي.

كما تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع المناخ الإستثماري في الجزائر عموما، وفي مناطقها الحدودية للتجارة الحرة على وجه الخصوص، في ظل الرهانات والتحديات الإقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تواجهها البلاد. ويستنتج في الأخير طرح بعض التوصيات والاقتراحات التي من شأنها أن تضفي إلى تحسين مناخ الإستثمار للمناطق الحدودية والوصول إلى التنمية المستدامة المستهدفة.

لذا سيتم معالجة موضوع الدراسة من خلال المحورين التاليين، مع الاستعانة بالمنهج الوصفي والمقارن في أغلب جوانب الموضوع، والاستئناس بمنهج التحليل في تفسير مختلف معطيات الجداول والأشكال البيانية المدرجة في الورقة البحثية، على النحو الموالي:

المحور الأول: المراجعة الأدبية النظرية

أولا: دراسات سابقة

يتناول هذا قسم ويستعرض بعض أهم الدراسات المناسبة ذات الصلة بموضوع التكتلات التجارية الإقليمية في إفريقيا من خلال ما يلي:

- ✓ دراسة Musila JW (2005): بالإعتماد على نموذج الجاذبية لفحص درجة إنشاء التجارة وتحويل التجارة داخل الكوميسا (COMESA)، والجماعة الإقتصادية لدول وسط إفريقيا (ECCAS)، والمجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، مع بيانات سنوية من الفترة (1991-1998). بين نموذج الجاذبية نطاقا متنوعا لإنشاء التجارة والتحويل بين الكتل التجارية الإفريقية. كما تبين أن مجموعة (ECOWAS) تشهد ارتفاعا في إنشاء التجارة، تليها مجموعة (COMESA). كما خلصت هذه الدراسة، إلى معنوية كل من الناتج القومي الإجمالي، وعدد السكان، واللغة، والمسافة، وهي عوامل هامة للأنشطة التجارية بين الكتل التجارية الإفريقية؛
- ✓ دراسة Ngepah and Udeagha (2018): قامت هذه الدراسة بالتحقيق في اتفاقية التجارة الإقليمية في إفريقيا باستخدام مجموعة بيانات لوحة الفترة (1995-2014). وقد أظهر نموذج الجاذبية التقديري معنوية وفوائد التجارة صغيرة التي تحدث بين مجموعات: (EMCCA)، (SADC)، (SACU)، و(WAMU)، بينما تنخفض الفوائد التجارية لدى مجموعة (EAC). وبتطبيق نموذج الجاذبية لدراسة جمارك جماعة شرق إفريقيا البينية في أوغندا، والتكتلات التجارية الأخرى. خلصت نتائج الدراسة إلى الإشارة أن المتداولين الأوغنديين التجاريين قد تكيفوا مع مجموعة (EAC) بسبب التكامل. وقد وجد أن الصادرات مدمجة الآن في منطقتي (EAC) و(COMESA)؛
- ✓ دراسة Francis Lwesya (2022): هدفت هذه الدراسة لتقييم الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية أو العالمية وآفاق الارتقاء الإقتصادي في كتلة مجموعة شرق إفريقيا (EAC). حيث تم إجراء تحليلا مقارنا للمشاركة في سلسلة القيمة العالمية بين الدول الأعضاء في مجموعة دول شرق إفريقيا (EAC)، وقد وأظهرت النتائج الإجمالية أن مشاركة (EAC) في سلاسل القيمة العالمية لا تزال قائمة في أنشطة الإنتاج ذات القيمة المضافة المنخفضة والمتوسطة، مما يحد من قدرتها التنافسية مقارنة بالمناطق الأخرى. في حين بينت النتائج التجريبية التأثير الإيجابي والهام للائتمان المحلي، والإستثمار الأجنبي المباشر، ونوعية المؤسسات وقيمة القيمة المضافة على الارتقاء الإقتصادي. ومع ذلك، لوحظ وجود ارتباط إيجابي ولكن غير مهم بالارتقاء الإقتصادي بالنسبة لرأس المال البشري ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ارتبطت جودة البنية التحتية بشكل سلبي ومهم بالارتقاء الإقتصادي. تشير هذه النتائج إلى أن تحسين اتصال البنية التحتية وزيادة تعزيز الحوكمة المؤسسية من شأنه أن يقلل من تكاليف التجارة ويشجع على زيادة الإستثمارات وتنويع المنتجات والخدمات، مما يؤدي إلى تطوير إقتصادي أعمق في المنطقة. وعلى مستوى السياسات، فإن تبني سياسات صناعية وطنية وإقليمية فعالة من شأنه أن يعزز الابتكار وتنمية رأس المال البشري، ويجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، ويساعد في معالجة أوجه القصور في السوق والتنسيق في المنطقة.

ثانيا: نماذج نظرية حول التكتلات الإقليمية والعالمية

1. النموذج الإنتقائي: تقدم الإقتصادي (Dunning) وفق نظريته بلمحة شاملة عن عوامل نمو أنشطة الشركات متعددة الجنسيات. حيث تفترض النظرية أن تدويل الشركات وأنشطة القيمة المضافة يعتمد على ثلاثة شروط: [1]

أ. الملكية الفريدة، وإستدامة مزايا معينة مقارنة بغيرها من الشركات (مزايا الملكية)؛

ب. مدى قدرة الشركة على إيجاد أو إضافة مزاياها بدلا من بيعها إلى شركات أجنبية أخرى (فوائد الاستيعاب)؛

ج. مدى اهتمام الشركات بتأسيس أو استغلال مزاياها في موقع أجنبي (مزايا الموقع).

[1] Dunning JH (1977) Trade, location of economic activity and the MNE: a search for an eclectic approach. The international allocation of economic activity. Palgrave Macmillan, London, pp 395–418

بعد ذلك تم توسيع هذه النظرية لتشمل عدة نظريات أخرى، ومن خلالها تم تحديد أربعة دوافع للإستثمار الأجنبي المباشر، يمكن إيجازها فيما يلي:

1. البحث عن الأسواق (الدافع الذي يحركه السوق)؛
2. البحث عن الكفاءة (تقليل التكاليف على إختلافها عبر المواقع)؛
3. البحث عن الأصول الإستراتيجية (المزايا التكنولوجية)؛
4. البحث عن الموارد (الإقتراب من الموارد).

كما يعد النموذج الانتقائي نموذجا نظريا ذا أهمية بالغة في شرح دور وقنوات ودوافع الإستثمار الأجنبي المباشر في الإندماج في سلاسل القيمة الإقليمية أو العالمية، وأثر الإرتقاء الإقتصادي في التكتلات الإقليمية مثل تكتلات قارة إفريقيا على غرار باقي التكتلات عبر العالم.

2. نموذج أوبسالا (Uppsala)**:** تم تطوير هذا النموذج حول فرضية تدويل الشركات يتحسن مع مرور الوقت، حيث يزيد تواجد الشركات في السوق الأجنبية من خلال زيادة زيادة معرفتها بالسوق. ومع ذلك، تم تطوير النظرية لاحقا بفضل الإقتصادي جونسون وفاهلن،[1] أين تم إدراج مفهوم الشبكة في المركز. وتستجيب نظرية الشبكة بشكل جيد مع متطلبات التدويل والعولمة، حيث يعتبر بناء الثقة ومعرفة كيفية بنائها مهمة في تكوين الشبكة.[2] ويمكن إعتبار فرضيات نموذج أوبسالا مهمة جدا في شرح إندماج الشركات الصغيرة والمتوسطة للتكتلات الإفريقية في سلاسل القيمة الإقليمية من خلال إنشاء الشبكات. كما يمكن أن يسمح لهذه الشركات بتعبئة الموارد لتصبح أكثر قدرة على المنافسة. لذا يعتبر نموذج (Uppsala) مفيدا بشكل جيد في شرح عملية التكامل الإقليمي في سياق سلسلة القيمة الإقليمية في التكتلات الإقليمية مثل التكتلات الإفريقية.

3. نظرية المغامرة الدولية الجديدة: تم تطوير هذه النظرية لشرح كيفية تدويل الشركات، حيث أن عصر الشركات، مع التغيرات السريعة في بيئة الأعمال الدولية يشكل جوانب حاسمة في بداية مراحل عملية تدويل هده الشركات. وتفترض هذه نظرية أن التغيرات في التكنولوجيا، وحركة رأس المال البشري، والتزايد المستمر في الوصول إلى الموارد المالية، والتواجد في الأعمال التجارية الدولية تشجع كثيرا التعاون بين الدول، وهو ما يفسر زيادة العلاقات التجارية، ووإنعكاس ذلك على التنمية.[3] لذا يمكن إعتماد فرضيات هذه النظرية بشكل كبير في تفسير إندماج التجار في سلاسل القيمة الإقليمية (كالتكتلات الإفريقية على سبيل المثال)، وسلاسل القيمة العالمية.

ثالثا: مفهوم المناخ الإستثماري ومقوماته:

1. مفهوم المناخ الإستثماري: حددت اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والتابعة لمنظمة الأمم المتحدة تعريفا لمناخ الإستثمار على أنه: "مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الإستثمارية، وتتأثر تلك الأوضاع بالظروف السياسية والإقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية، ويكون تأثيرها سلبيا أو إيجابيا في فرص نجاح المشاريع الإستثمارية"،[4] وقد عرفت المنظمة العربية لضمان الإستثمار مناخ الإستثمار بأنه عبارة عن مجمل الأوضاع القانونية والإقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الإستثمار، ومكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة إلى حد كبير إلا أنه أمكن حصر عدة عناصر يمكن في مجموعها أن تعطي أهم

---

(1) Johanson J, Vahlne J (2009) The Uppsala internationalization process model revisited: From liability of foreignness to liability of outsidership. J Int Busin Stud 40(9):1411–1431. https://doi.org/10.1057/jibs.2009.24

(2) Lwesya F (2021) SMEs' competitiveness and international trade in the era of Global Value Chains (GVCs) in Tanzania: an assessment and future challenges. Small Busin Int Revew 5(1):e325. https://doi.org/10.26784/sbir.v5i1.325

(3) Qiang CZ, Liu Y, Steenbergen V (2021) An investment perspective on global value chains. The World Bank. https://doi.org/10.1596/ 978-1-4648-1683-3

(4) جواد كاظم لفتة، **نظرة مؤسساتية مستقبلية لإدارة التنمية والاستثمار في العراق الجديد**، مؤتمر علم الاقتصاد والتنمية العربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، مارس 2005، ص 384.

العناصر المحفزة للمستثمر والتي يبني عليها المستثمر قراره الإستثماري.[1] كما يمكن تعريف المناخ الإستثماري على أنه: "البيئة التي يمكن للقطاع الخاص الوطني والأجنبي أن ينمو فيها بالمعدلات المستهدفة، حيث أن تهيئة هذه البيئة تعد شرطا ضروريا لجذب الإستثمارات".[2] فهو كل ما يمكن أن يؤثر في قرار الإستثمار، فهو البيئة السياسية والاجتماعية والإقتصادية والقانونية التي يجب العمل على توفيرها بصورة جيدة لتخدم المستثمر وتحقق له أعلى عائد، وتقلل من الأعباء أو المعوقات التي تعيق إستثماراته من اجل تحيق التنمية والنمو الإقتصاديين.[3]

أما فيما يتعلق بالمفهوم الضيق لمناخ الإستثمار، فنعني به تلك السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الإستثمار مع إزالة كل المعوقات، ويدخل ضمن ذلك، منح الإعفاءات الجبائية والامتيازات والضمانات، وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الإستثمار.[4]

على غرار مجمل هذه التعاريف المتعلقة بالمناخ الإستثماري، يلاحظ أنها تتفق في كون مناخ الإستثمار عبارة عن تلك الظروف السياسية والإقتصادية والاجتماعية وغيرها، والتي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه إستثماراته من بلد إلى آخر، وعليه فإن مكونات هذا المناخ تتكون من عدة منظومات يمكن حصرها فيما يلي:

- المنظومة المؤسساتية الإقتصادية؛
- المنظومة التشريعية والقضائية؛
- المنظومة السياسية والظروف الأمنية للبلاد؛
- المنظومة السلوكية للمجتمع محل الدراسة؛
- المؤشرات الكمية والنوعية للإقتصاد القومي.

المحور الثاني: التجربة العالمية في إنشاء مناطق التجارة الحرة وأثرها في تعزيز المناخ الإستثماري

أولا: التجربة العالمية والإقليمية في إنشاء المناطق الحرة

1- التجربة العالمية في إنشاء المناطق الحرة:

انتهج الكثير من دول العالم أسلوب إنشاء المناطق الأسواق الحرة في المناطق الحدودية بغرض التحول نحو إقتصاد السوق، حيث يبين الجدول التالي توزيع المناطق الحرة جغرافيا في العالم كما يلي:[5]

الجدول رقم (01): التوزيع الجغرافي لمناطق التجارة الحرة عبر العالم خلال سنة 2017

المناطق الجغرافية	البلدان			
	عدد المناطق الحرة	عدد الدول في المنطقة	عدد الدول بدون مناطق حرة	عدد الدول فيها مناطق حرة
إفريقيا الشمالية	30	6	0	6
الصحراء الكبرى الإفريقية	150	52	30	22
أمريكا الشمالية	263	4	2	2

---

[1] **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1993**، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 1993، ص ص 59-61.

[2] علي لطفي، **الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009، ص 17.

[3] عمرو جمال الدين، **الدين العام وأثره على المناخ الاستثماري في مصر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2002، ص 42.

[4] عثمان علام، **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر، مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2014**، الملتقى العربي الأول، شرم الشيخ، مصر، 2015، ص 18. بالموقع: www.dspace.univ-bouira.dz:8080/jspui/handle. تاريخ الاطلاع: 22-02-2020

[5] https://www.worldfzo.org/Portals/0/OpenContent/Files/614/World_FZO_Outlook_Report-1.pdf. Vu le 09/09/2022.

أمريكا الوسطى	150	7	1	6
أمريكا الجنوبية	179	13	2	11
منطقة الكاريبي	94	24	9	15
الشرق الأوسط	160	15	0	15
أوروبا الغربية	35	29	4	25
أوروبا الوسطى الشرقية	105	17	0	17
أوروبا الشرقية	58	8	0	8
غرب آسيا	272	12	0	12
الهادي	2	26	22	4
شرق آسيا	700	17	0	17
المجموع	**2198**	**230**	**70**	**160**

Source: François Bost, University of Reims, France / WFZO – World Free Zones Atlas 2018

يلاحظ في الجدول رقم 01، أن المناطق الحرة موجودة حاليا في 160 دولة ومنطقة (تعني "المناطق" مناطق غير معترف بها رسميا بشكل عام مثل تايوان، فلسطين، الصحراء الغربية، إلخ). إذا تم اقتصار الدراسة على الدول المعترف بها رسميا من قبل الأمم المتحدة (197 دولة) ، فإن المناطق الحرة موجودة الآن في أكثر من 80٪ من دول العالم (70٪ في 2010). وتجدر الإشارة إلى أن جميع البلدان الناشئة لديها مناطق حرة. وقد كانت هذه بالفعل مفيدة في التصنيع وإدماج هذه البلدان في سلاسل الإنتاج العالمية. ويمكن التركيز على تجربة التكامل الإقليمي إفريقيا في هذا المجال على النحو التالي:

2- واقع التكامل الإقليمي في إفريقيا:

تشكلت في إفريقيا ست تكتلات تجارية تسهل التجارة عبر مناطق مختلفة، يمكن تفصيل ذلك وفقا للجدول الموالي، المتعلق الجماعات الإقتصادية الإقليمية للكتل التجارية في إفريقيا: [1]

الجدول رقم (02): الجماعات الإقتصادية الإقليمية للكتل التجارية في إفريقيا

الرقم	التكتلات التجارية	الوصف	الأهداف	المبادرة
1	SADC	منظمة حكومية دولية مقرها في جابورون بوتسوانا. وتضم 15 دولة عضوا	تكامل التعاون الإقتصادي والاجتماعي في الإقتصاد العالمي والتعاون السياسي والأمني بين الدول الأعضاء	منتصف الستينيات والتوسع في السبعينيات
2	COMESA	عرفت في البداية باسم منطقة التجارة التفضيلية في عام 1981 في منطقة التجارة الشرقية والكوميسا في 1994 دول جنوب إفريقيا (PTA) وتضم 19 دولة عضو	تشكيل منطقة التجارة الحرة	تشكلت منطقة التجارة التفضيلية كوميسا سنة 1994
3	EAC	التنظيم الإقليمي. تضم 6 دول أعضاء	التكامل الإقتصادي والاجتماعي والسياسي	تأسست سنة 1919، وانهارت سنة 1977، وأعيد إحياؤها عام

[1] https://www.worldfzo.org/Portals/0/OpenContent/Files/614/World_FZO_Outlook_Report-1.pdf. Vu le 09/09/2022.

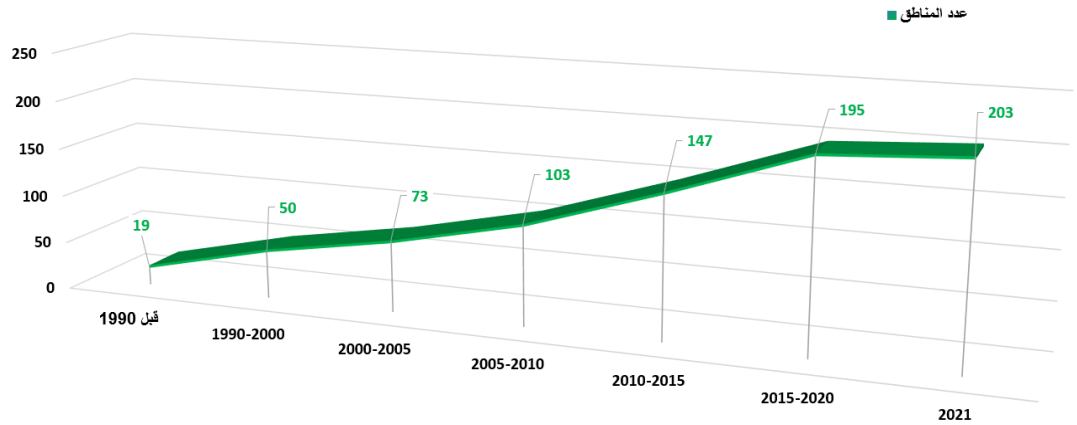
				2000
4	SACU	حليفها هو المنطقة النقدية المشتركة (CMA).	اتحاد مخصص للتجارة الحرة المتاعب	تأسست عام 1910
5	ECOWAS	هناك 15 دولة عضو	الاتحاد الإقليمي والسياسي والإقتصادي	تم إنشاؤه بموجب معاهدة لاغوس في نيجيريا في 28 مايو 1975
6	ECCAS	يعرف في البداية باسم الاتحاد الجمركي والإقتصادي لإفريقيا الوسطى (UDEAC). تضم الجماعة الإقتصادية لدول وسط إفريقيا 11 دولة عضوا	التعاون الإقتصادي الإقليمي	تأسست عام 1983

المصدر: من إعداد المؤلفين بالإعتماد على مصادر مختلفة

يبدو من الجدول أعلاه أن كل التكتلات قد تم تشكيلها خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي، حيث ضمت معظم بلدان القارة الإفريقية، وإنتشرت في جميع جوانب هذه القارة.

في حين يمكن القول بأن هذه المناطق كانت موجودة في شكل ما لعدة قرون، وبدأ مفهومها الحديث في الإنتشار خلال السبعينيات والثمانينيات. كما بدأت الدول الإفريقية في الإستفادة منها في أواخر التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث لم يقم سوى عدد قليل من البلدان في القارة - مثل ليبيريا وموريشيوس والسنغال - بنشرها في السبعينيات. إلا أن تطور إنتشارها يمكن توضيحه وفقا للشكل الموالي:

الشكل رقم (01): تطورتعداد مناطق إقتصادية الحرة في إفريقيا خلال الفترة (1990-2021)



Source :https://cfcwpstorageaccount.blob.core.windows.net/cfcwpcontainer/2021/11/AEZO_Focus_Report.pdf

يوضح الشكل رقم (01) تزايد إتجاه عدد مناطق إقتصادية الحرة في إفريقيا خلال الفترة (1990-2021)، حيث أنه في سنة 1990 كان عددها يساوي 20 منطقة حرة، بينما وصل عددها بحلول عام 2021 ما يعادل 203 منطقة قيد التشغيل، ولا تزال 73 منطقة أخرى قيد التطوير في القارة. كما أنه في الواقع، تم إنشاء ما يقرب من 60٪ منطقة إقتصادية حرة في القارة منذ مطلع القرن الحادي والعشرين. اعتبارا من عام 2021، وكانت شمال إفريقيا المنطقة ذات أعلى تركيز للمناطق الإقتصادية في القارة، حيث تضم

ما يقرب من 29٪ من الإجمالي المناطق في القارة، يليها شرق إفريقيا بنسبة 26٪، وجاء غرب إفريقيا في المرتبة الثالثة بنسبة 24٪، تليها إفريقيا الجنوبية بمعدل 15٪، وإفريقيا الوسطى بنسبة 6٪.

2- إمكانيات تعزيز التجارة في مناطق التجارة الحرة الإفريقية:

مع مطلع شهر مارس من عام 2018، تم التوقيع على إتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية بقيادة الاتحاد الأفريقي، حيث كانت تهدف إلى الحد بشكل كبير من الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة. كما إستهدفت هذه منطقة تسهيل التجارة بين مختلف البلدان الإفريقية؛ وتعزيز التحول الهيكلي؛ مع إنشاء سوق موحد للسلع والخدمات، وتيسير حركة الأفراد؛ وتحرير السياسات التجارية؛ كما هدفت أيضا إلى تعزيز القدرة التنافسية للأعضاء والمنتجات الصناعية على نطاق عالمي. في هذا السياق، تم إنشاء منطقة التجارة الحرة في 1 جانفي سنة 2021، والتي كانت تضم 54 بلد عضو من أعضاء الإتحاد الأفريقي البالغ عددهم 55 دولة، وقد وصل حجم مجموع الناتج المحلي الإجمالي لهذه السوق المدمجة إلى ما يعادل 3.4 تريليون دولار وفقا للبنك الدولي. حيث كان من المتوقع أن تعزز هذه المنطقة الجديدة صادرات قارة إفريقيا بمقدار 560 مليار دولار، وبالتالي خروج أكثر من 30 مليون شخص من خط الفقر المدقع. كما أنه وفقا للجنة الإقتصادية الإفريقية التابعة للأمم المتحدة، يمكن لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية أن تحسن من التجارة البينية لبلدان القارة بنسبة 40-50٪ بحلول عام 2040، مع توقع إرتفاء الصادرات البينية الإفريقية بنسبة 25-30٪ بحلول العام نفسه.[1]

ينتظر من تنفيذ منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية (AfCFTA) التمكن من جملة الفرص للمناطق الإقتصادية الإفريقية والشركات الموجودة بها. ويتعلق الأمر بزيادة الوصول إلى الأسواق؛ وموارد إنتاج منخفضة التكلفة وعالية الجودة جراء تقليص الحواجز التجارية وتوسيع السوق المحلية؛ مع فرصة الإستفادة من سلاسل القيمة الإقليمية الناشئة، وزيادة وفورات الحجم؛ والإستفادة من إنخفاض تكاليف التجارة والإنتاج، الأمر الذي سيعزز من قدرة الشركات على المنافسة. إلا أنه في واقع الأمر، يمكن أن تثبت المناطق الإقتصادية أنها أداة سياسية هامة للتغلب على الحواجز التجارية. ونظرا لحقيقة أن هذه المناطق غالبا ما تقع في مواقع جغرافية إستراتيجية على طول الممرات التجارية الإقليمية، والتي تعتبر محركات رئيسية للتجارة البينية، فإن البنية التحتية اللوجستية لقارة إفريقيا يجب أن تساعد في تحقيق إمكانات منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.[2]

3- الأداء التجاري لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:

تأثر حجم التجارة عبر القارة تأثيرا كبيرا بتواجد المناطق الإقتصادية في إفريقيا، كما ساهم في خلق فرص العمل، وتحسن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر. وتشكل صادرات المناطق الإقتصادية حصة كبيرة من التجارة الخارجية للبلد، وغالبا ما يكون لهذه المناطق تأثير أكبر على الصادرات عندما يكون لدى الدولة برنامج منطقة إقتصادية متطور جيدا، مع وجود سياسات موجهة نحو الخارج، وموجهة نحو التصدير. فعلى سبيل المثال لا الحصر، اتبعت إثيوبيا إستراتيجيات تدعم المناطق الإقتصادية، لتعزيز تجارتها: شهدت شركات المناطق الإقتصادية في إثيوبيا متوسط معدل نمو سنوي مركب بلغت و9٪ بين عامي 2008 و2018.[3]

في هذا الصدد، ووفقا لتقرير التوقعات نشرته منظمة المناطق الإقتصادية الإفريقية (AEZO) سنة 2021، أن المناطق الإقتصادية الخاصة كانت موجودة في 47 دولة من أصل 54 دولة في القارة. وفي دراسة إستقصائية حول المناطق الإقتصادية الإفريقية أجرته (AEZO) عام 2020، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بينت أن أكثر من نصف المناطق التي شملها الإستطلاع بنمو الصادرات السنوي بأكثر من 10٪ بين عامي 2015 و2019. ومن بين هذه المجموعات، جاء ذكر ثلاث مناطق بنسبة تزيد عن 30٪ مقارنة بمتوسط معدل نمو الصادرات السنوي لإفريقيا البالغ 5.5٪ للفترة نفسها. ومع ذلك، فإن التجارة البينية الإفريقية كحصة من إجمالي قيمة التجارة في القارة، تزايدت بشكل متواضع على مدى العقدين الماضيين.[4]

---

(1) https://www.worldfzo.org/Portals/0/OpenContent/Files/614/World_FZO_Outlook_Report-1.pdf. Vu le 09/09/2022.
(2) Ibid.
(3) Ibid.
(4) https://www.worldfzo.org/Portals/0/OpenContent/Files/614/World_FZO_Outlook_Report-1.pdf. Vu le 09/09/2022

4- تعزيز جاذبية الأسواق المحلية والإقليمية:

من أهم الوظائف الرئيسية للمناطق الاقتصادية والتجارية، هو تعزيز جاذبية الأسواق المحلية والإقليمية لتسهيل التنمية من خلال تدفق الإستثمارات، التي تعد من المحددات الجوهرية لنجاح هذه المناطق، وتوافر البنية التحتية عالية الجودة، وتحسين الخدمات الرقمية، مع إمكانية تحديد القطاعات الإستراتيجية وإستهدافها. ففي السنوات الأخيرة، لعبت المناطق التجارية دورا هاما في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا، حيث قفز إلى 46 مليار دولار سنة 2018، ثم إلى 47 مليار دولار سنة 2019، لينخفض فيما بعد إلى 40 مليار دولار سنة 2020 بسبب تفشي جائحة كورونا. ومع ذلك، وقد توقعت منظمة للأونكتاد أنذاك تزداد تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا بنسبة 5٪ سنة 2021، لتعود إلى مستويات ما قبل Covid-19 سنة 2022. في هذا السياق أرجع هذا الإنتعاش إلى تنفيذ إتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وإلى تعزيز التكامل والطلب العالمي المتعاظم على السلع الأساسية، والفرص الجديدة في إعادة هيكلة سلسلة التوريد العالمية.[1]

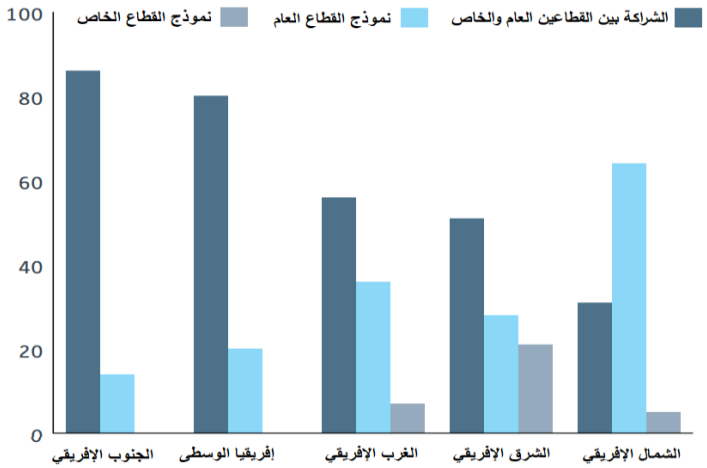
كما أنه غالبا ما يكون للمناطق الإقتصادية أنظمتها التنظيمية والجمركية التي تميزها، والتي توفر دعما للبنية التحتية، وهو ما يفسر تعزيز مناخ أعمال وجعله أكثر ملاءمة من الذي يوفره البلد الأم. حيث أنه في دراسة إستقصائية أجرتها منظمة المناطق الصناعية الإفريقية (AEZO) ومنظمة الأونكتاد سنة 2020 حول المناطق الإقتصادية الإفريقية، تصدرت الصين المرتبة الأولى كمصدر للإستثمار الأجنبي المباشر، ثم الهند وفرنسا. كما أفادت منظمة (AEZO) أن البلدان الإفريقية التي لديها برامج منطقة إقتصادية خاصة، إستولت على أعلى نسبة من مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الناتج المحلي الإجمالي. حيث أنه في سنة 2018، سجلت الجابون، التي لديها برنامجان تشغيليان للمناطق الإقتصادية الخاصة، أعلى نسبة إستثمار أجنبي مباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي وصل إلى 60.7٪ ، تليها غانا بنسبة 55.4٪. وفي سياق آخر، ومن خلال جذب اللاعبين آخرين من مختلف القطاعات، تكون المناطق الإقتصادية الحرة قادرة أيضا على تعزيز تنويع الصادرات، ودعم الروابط مع الإقتصادات المحلية.[2]

5- نماذج أعمال المناطق الإقتصادية والتجارية الحرة:

وفقا لسياسات وتشريعات البلد المعني، هناك عدد من نماذج الأعمال المختلفة التي تتميز بها المناطق الإقتصادية والتجارية الحرة في إفريقيا، حيث تندرج تنمية هذه المناطق وملكيتها وإدارتها تحت ثلاث فئات متميزة، يمكن توضيحها وفقا للشكل رقم (02) المتعلق بمعدلات إنتشار نماذج أعمال المناطق الحرة حسب الجهاي في إفريقيا سنة 2021 الموالي:

الشكل رقم (02): نماذج أعمال المناطق الحرة حسب الجهاي في إفريقيا سنة 2021 (٪)

[1] Ibid.
[2] Ibid.



Source : https://www.worldfzo.org/Portals/0/OpenContent/Files/614/World_FZO_Outlook_Report-1.pdf

يوضح الشكل أعلاه، معدلات إنتشار الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)؛ بينما فضلت بعض الدول نوع واحد (عام أو خاص) لجميع مناطقها، وتستخدم دول أخرى مجموعة مختلطة من نماذج. ووفقا لأحدث البيانات من منظمة (AEZO)، كانت المناطق الإقتصادية والتجارية الحرة التي تديرها الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي الخيار الأكثر شعبية في إفريقيا خلال سنة 2021، حيث مثلت 53٪ من الإجمالي المناطق، يليها النموذج القطاع العام بنسبة 38٪، والنموذج القطاع الخاص الذي يمثل المتبقية 9٪. فبموجب النموذج العام، يتم تشغيل المنطقة الإقتصادية والتجارية الحرة من قبل الحكومة على المستوى الوطني أو المستوى الولائي المحلي، إما من خلال وزارة أو وكالة أو سلطة معينة، أو من خلال مؤسسة ذات توجه تجاري مملوكة للدولة، وتخضع ملكية المشروع للحوكمة العامة، وتشرف السلطة المسؤولة بشكل مباشر على تنظيم المنطقة وتطويرها وتشغيلها. فغالبية المناطق الإقتصادية والتجارية الإفريقية التي تستخدم هذا النموذج مملوكة لحكومة وطنية، فعلى الرغم من لامركزية البلدان الأكثر تقدما، توجد قدرة مؤسسية وإرادة سياسية تحكم ذلك. فعلى سبيل المثال، تتم إدارة معظم هذه المناطق الحرة في جنوب إفريقيا من قبل الحكومات الإقليمية التي توجد فيها.[1]

أما في ظل النموذج القطاع الخاص، فمشغل المنطقة الحرة يعتبر كيانا خاصا مسؤولا عن تصميم وبناء وتطوير المرافق. إلا أنه لا تزال الحكومة تنظم المناطق الحرة الخاصة أيضا، بينما يشرف الكيان الخاص على العمليات، ويقرر الحوافز والخدمات التي يتم تقديمها. وعلى العمومو فإن المناطق الحرة في إفريقيا مملوكة للأجانب، ويتم تمويلها من خلال إستثمارات خاصة من خارج القارة، خاصة الشركات الصينية. فعلى سبيل المثال، يوجد لدى إثيوبيا سبع مناطق إقتصادية حرة خاضعة لسيطرة القطاع الخاص، بما في ذلك (CCCC Arerti Industrial Park) المملوكة للصين، ومدينة (Huajian Group Light Industrial City).[2]

تعتبر الشراكات بين القطاعين العام والخاص نماذج هجينة بين الجهات الحكومية والخاصة، وهي أكثر شعبية في إفريقيا، حيث تتخذ أشكالا متنوعة وفقا للمشاركة والمخاطر التي يتحملها الشريك الخاص. والأشكال الأكثر شيوعا لهذا النموذج هي العقود المباشرة، والمشاريع المشتركة. ففي جيبوتي مثلا، تتبع جميع المناطق الحرة المنشأة نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أين تتدفق رؤوس الأموال بشكل متزايد من الشركات الصينية. وفي ساحل العاج، تعد الشراكات بين القطاعين العام والخاص مثل قرية تكنولوجيا المعلومات، والتكنولوجيا الحيوية، شراكات بين الحكومة والبنوك الإقليمية مثل بنك غرب إفريقيا للتنمية.[3]

6- تطوير مستقبل البيئة المستدامة:

(1) https://www.worldfzo.org/Portals/0/OpenContent/Files/614/World_FZO_Outlook_Report-1.pdf. Vu le 09/09/2022.
(2) https://www.worldfzo.org/Portals/0/OpenContent/Files/614/World_FZO_Outlook_Report-1.pdf. Vu le 09/09/2022.
(3) Ibid.

تسعى المناطق الحرة في إفريقيا وراء تحسين إستراتيجياتها البيئية الإجتماعية والحوكمة (ESG)، وتبني ممارسات الأعمال المستدامة التي تساهم في تطوير عملياتها مع الحفاظ على البيئة. في هذا الصدد، يهتم المستثمرون عموما وبشكل متزايد بما إذا كانت هذه المناطق الحرة والشركات التي تعمل داخلها لديها نهج واضح وفعال تجاه إستراتيجية ((ESG)، كما يسعى منظمو السوق في الإقتصاديات الناشئة لتقديم وتحسين أطر لإعداد تقارير تخص هذه الإستراتيجية، حيث يمكن للمعايير البيئية القوية أن تجعل المنطقة الحرة أكثر جاذبية للمستثمرين، وقد قامت أكثر المناطق الحرة نجاحا في إفريقيا بتكييف سياساتها البيئية مع كل من السياق المحلي والاتجاهات الدولية.[1]

فحقيقة وجود العديد من الصناعات التي تواجه ضغوطا للإمتثال لمعايير بيئية أكثر صرامة، أصبحت المناطق الحرة التي يمكن أن توفر بنية تحتية، وخدمات مستدامة أكثر تنافسية. كما أن المناطق الحرة المتخصصة في ما يسمى بالصناعات الخضراء (كالزراعة العضوية، ومصايد الأسماك المستدامة، والطاقة المتجددة) تكون أكثر قدرة على الإستفادة من تدفقات الإستثمار في مجالات المشروع التي تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. وقد بدأت إفريقيا في رؤيتها لتطوير المجمعات الصناعية البيئية، أي فئة جديدة من المناطق الحرة التي تطابق رأس المال الإستثماري مع أهداف النمو الأخضر والكربون المنخفض. ومن الأمثلة على ذلك خطط الإستثمار الموفرة بمنطقة أتلانتس الإقتصادية الخاصة في جنوب إفريقيا، المتخصصة في الطاقة المتجددة، ومنتزه هواسا الصناعي في إثيوبيا، المخصص لإنتاج المنسوجات الخضراء. وتحاول مصر جعل مناطقها الحالية أكثر إستدامة من خلال إعتماد محطات معالجة النفايات الحديثة. فحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، فإن ما يقرب من 15٪ من المناطق الحرة في إفريقيا قد تبنت سياسات حول الأهداف الإجتماعية والإقتصادية والبيئية، حيث يؤكد قانون المناطق الحرة الخاصة لرواندا لعام 2011 على حماية البيئة؛ ويعطي قانون المناطق الحرة الخاصة في ليبيريا لعام 2017 الأولوية للإستدامة البيئية.[2]

ثانيا: تقييم أثر المناطق الحدودية الجزائرية على المناخ الإستثماري

على الرغم من أهمية المناطق الحدودية في المساهمة في تحقيق تنمية إقتصادية شاملة للوطن، وبالنظر إلى ما تزخر به هذه المناطق على الحدود الشرقية والغربية والجنوبية من مقومات، أين ساهم تنوعها الجغرافي في تعدد مجالات التنمية بين القطاعات المختلفة من الزراعة، السياحة، الصناعة، التجارة وغيرها، إلا أنها تبقى أقل المناطق استقطابا للإستثمارات المحلية منها والأجنبية، حيث تتجه هذه الإستثمارات في قطاعات متعددة نحو مدن شمالية وداخلية على حساب الولايات والمناطق الحدودية، ما يدعم فكرة تهميش هذه المناطق في المشروع الوطني للتنمية.[3]

تتركز جل المشاريع الإستثمارية المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير للإستثمار (Andi) في الولايات الساحلية والداخلية على حساب الولايات الحدودية، وبالتالي فهناك تهميش في الإستثمار في المناطق الحدودية، مثلما يوضحه الجدول أدناه، حيث توجهت المشاريع الإستثمارية بنسب عالية إلى الولايات غير الحدودية، كما أن الإشكال يكمن أيضا في تركز المشاريع الإستثمارية القليلة في الولايات الحدودية في عواصم الولايات دون بلدياتها الحدودية.[4]

الجدول رقم (03): توزيع المشاريع الإستثمارية ومناصب الشغل حسب بعض الولايات سنة 2015

الولايات	قيمة المشاريع الإستثمارية	عدد مناصب

---

(1) Ibid.

(2) https://www.worldfzo.org/Portals/0/OpenContent/Files/614/World_FZO_Outlook_Report-1.pdf. Vu le 09/09/2022.

(3) بوعشة فوزية، حلمي ليلى، **المناطق الحدودية في الجزائر بين ضرورة التنمية وإشكالية التمويل في ظل الأزمة البترولية**، الملتقى الدولي الأول حول: المناطق الحدودية وآفاق تنميتها، يومي 16 و17 نوفمبر 2016، جامعة محمد الشريف مساعدية بسوق أهراس، ص 07.

(4) حلمي حكيمة، يونسي صبرينة، **المناخ الاستثماري بالمناطق الحدودية وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية – حالة الجزائر**، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 02، ديسمبر 2018، ص ص 162-172.

		الشغل
الجزائر	266325	21973
قسنطينة	42693	5213
مسيلة	71791	4667
تيزي وزو	35110	21973
بجاية	24352	3390
بليدة	65520	2941
سوق أهراس	7595	1486
تبسة	19406	2132
تمنراست	7238	220
الطارف	18899	1486
تندوف	1474	332
إليزي	998	220

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

يوضح الجدول الفوارق الكبيرة في توجه الإستثمارات المحلية الأجنبية، حيث تؤكد تهميش المناطق الحدودية في التنمية، كما أن الإشكال يكمن أيضا في كون تركز النسب الضعيفة من الإستثمار في الولايات الحدودية وفي عواصم الولايات مع تهميش تام للبلديات الحدودية. ويرجع ضعف التوجيه الإستثماري في المناطق الحدودية لعدة أسباب منها:[1]

- ضعف البنى التحتية في المناطق، أي غياب المقومات الرئيسة؛
- عدم وجود امتيازات جبائية وتمويلية للإستثمار في هذه المناطق، وإن وجدت فهي غير مغرية مقارنة مع الإمتيازات العامة للإستثمار؛
- قلة اليد العاملة المؤهلة بالنظر لضعف المراكز التعليمية والتكوينية بالمنطقة؛
- عزلة هذه المناطق عن المراكز الحيوية ومراكز التوزيع ونقاط البيع وغيرها؛
- كما أن المناخ غير الملائم للإستثمار في المناطق الحدودية، برفع تكلفة تمويل المشاريع الإستثمارية

ثالثا: آليات تحسين المناخ الإستثماري لتحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية بالمناطق الحدودية

يساهم توفير مناخ ملائم للإستثمار في تحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية من خلال جذب واستقطاب الإستثمارات المحلية والأجنبية، وبالتالي تعزيز فرص العمل بتلك المناطق، ما ينعكس إيجابا على القدرة الشرائية والتنمية الاجتماعية هناك.[2] لذا عكفت الحكومة الجزائرية على تعزيز المؤسسة التنظيمية والقانونية لهذه المناطق، يتجلى ذلك أكثر من خلال صدور ترسانة بالغة الأهمية، على رأسها قانون الإستثمار رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022، وقانون رقم 22-15 المؤرخ في 20 جوان 2022 يحدد قواعد المنظمة للمناطق الحرة، إضافة إلى مختلف النصوص التنظيمية الصادرة بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 60، صادرة في 18 سبتمبر 2022، بغية التعجيل في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني، من خلال تحرير الإستثمار، وغرس روح المقاولاتية لدى الشباب الجزائري، والتخلي عن كون الدولة هي المشغل الوحيد للدورة الإقتصادية، فالإقتصاد مهمة الجميع سواء كانوا شركاء إقتصاديين أو شركاء إجتماعيين.

---

[1] حلمي حكيمة، يونسي صبرينة، **مرجع سابق**، ص ص 162-172.

[2] المرجع نفسه.

كما أنه لأجل تحقيق ذلك، لا بد من آليات لتحسين المناخ الإستثماري من أبرزها:

- تدعيم أكثر الأطر القانونية والتنظيمية لإدارة أنشطة الإستثمار، من خلال التعجيل بوضع المراسيم التنظيمية الملائمة لتنفيذ قانون الإستثمار الجديد؛
- رفع الجمود على القوانين، وجعلها أكثر مرونة في مواكبتها للتحولات والتطورات الداخلية والخارجية وفق ما تقتضيه المصلحة العامة للدولة، مثل قانون النقد والقرض؛
- تدعيم الإطار المؤسسي بهيئات وتنظيمات تساعد الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار الحديثة المنشأ بمختلف المهام وباقي الهيئات، وإرفاقها هي الأخرى بوصاية رئاسة الحكومة مباشرة؛
- تطهير المحيط الإداري من كل أشكال البيروقراطية والفساد، وإتخاذ تدابير جادة في تحسين الخدمة العمومية، وتبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بمختلف مراحل إنشاء ثم نمو الإستثمار الصناعي لتوفير بيئة أسهل لأداء الأعمال؛
- وضع بنك معلومات خاص بالإستثمار مع تحديث قاعدة بياناته بشكل مستمر، مع أضفاء الشفافية في توفير المعلومة بشكل مجاني للجميع؛
- تقديم حلول جادة لأشكال العقار الصناعي والسياحي والفلاحي تشريعيا ومؤسسيا بما يمنح مزيد من الثقة لدى المستثمرين بضمان توطين مؤسساتهم من خلال إنشاء سوق عقاري يخضع لآليات العرض والطلب، ما يجعلها الأداة الوحيدة لكسر المضاربات العقارية، وتقليص الفجوة بين الأسعار الحكومية والخاصة، مع توسيع صيغ منح الامتيازات العقارية للأملاك العمومية، والرفع من العرض العقاري عن طريق التوسعة واستغلال الجديد، واسترجاع الكثير من العقارات التي تم تجميدها. بالإضافة إلى تأهيل المناطق الصناعية وتحويلها إلى حظائر صناعية؛
- إعادة تأهيل النظام المصرفي في الجزائر وجعله أكثر كفاءة ومواكبة للتطورات المالية العالمية؛
- فتح المجال أمام خيارات تمويلية متعددة أمام المؤسسات حتى يمكنها المفاضلة بين مختلف المصادر واختيار الهيكل الجمالي الأمثل الذي يعظم العائد ويقلص التكلفة عن طريق تنشيط السوق المالي، وتفعيل دوره كخيار تمويلي هام وفعال للمؤسسات الصناعية باستغلال الأدوات المالية التقليدية (الأسهم والسندات)، والعمل على تطويرها لتشمل المشتقات المالية، كما أن وجود سوق مالي نشط يساعد على المضي قدما في مسار الخوصصة، و تفعيل دور القطاع الخاص بذلك في تحقيق التنمية الإقتصادية، ولذلك لا بد من رفع العقبات أمام إنشاء البنوك الخاصة وجعل أسعار الفوائد تحدد وفق آليات السوق، ما يسمح بتقديم خدمات مالية تنافسية؛
- تعتبر البنوك الإسلامية خيارا مهما لتنويع مصادر التمويل، إذ يمكنها تقديم صيغ تمويلية جديدة وفق رؤى شرعية يبحث عنها الكثير من المستثمرين، وخاصة عند إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في ظل ريادة التمويل الإسلامي في السنوات الأخيرة، وقدرته على مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية من جهة، وطرح صيغ تمويلية مستحدثة تواكب التطورات الإقتصادية (على غرار الصكوك الشرعية كالمرابحة والسلم والمشاركة والاستصناع... إلخ، أو باستخدام أدوات الهندسة المالية الإسلامية)؛
- إنشاء مصرف عمومي للإستثمار يشرف على تمويل المشاريع الكبيرة العامة أو الخاصة - في إطار تطوير الفروع الإستراتيجية – ودعمها بصناديق إستثمارية عبر مختلف الولايات، يمكنها المساهمة في رأس مال المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- اعتماد الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتحديدا في المشاريع الكبيرة وذات المخاطر العالية أو بتشجيع الإستثمارات الأجنبية والشراكة مع المستثمر المحلي للتقليل من الضغوطات التمويلية خاصة؛
- تقديم تحفيزات تمويلية في الخدمات المصرفية للإستثمارات في الفروع الصناعية الواعدة؛
- لابد أن يدعم أي إجراء للنهوض بالإستثمار المحلي بإجراءات موازية لدعم الإستثمارات الأجنبية المباشرة للاستفادة من مزاياها الإيجابية المتعددة؛

- أخيرا لابد من المشاركة مع القطاع الخاص في تحمل مسؤولية بناء الإقتصاد المنتج انطلاقا من الإستثمار في القطاعات المنتجة.

خاتمة:

من خلال ما تم تقديمه في هذه الورقة البحثية، يمكن القول أن تحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية في المناطق الحدودية مرتبط بتوفير مناخ عالم الإستثمار، إلا أن تقييم المناخ الإستثماري في الجزائر كشف عن وجود العديد من العقبات أمام إقامة الإستثمارات وخاصة المنتجة منها:

- جمود القوانين والتنظيمات الخاصة بالإستثمار؛
- ضعف التحفيزات الجبائية المقدمة وإشكالية تعريف المستمر بها إن وجدت؛
- انتشار الفساد المالي والإداري، حيث يعتبر الفساد الإقتصادي عموما عائقا بارزا ليس فقط للإستثمار، وإنما للتحول من الإقتصاد الريعي إلى الإقتصاد الإنتاجي؛
- ضعف تنافسية الإقتصاد الجزائري؛
- إشكالية تمويل المشاريع الإستثمارية الكبيرة منها والصغيرة؛
- تزايد مشكلة العقار في مختلف القطاعات الإقتصادية؛
- تعتبر الجزائر من أكثر الدول صعوبة في أداء الأعمال بالنظر لتعقد الإجراءات المرتبطة بمختلف مراحل الإستثمار وتطوره منذ بدأ المشروع؛

تأسيسا على ما تقدم، يمكن اقتراح ضمن هذه الدراسة جملة الاقتراحات التي تكفل تحين المناخ الإستثماري في عدة جوانب منها التمويل، التحفيز الجبائي، الإطار التشريعي والقانوني، وخاصة ضرورة تبني استراتيجيات متكاملة للتنويع الإقتصادي.

في هذا السياق، وعلى خلفية الدراسة التحليلية لموضوع مناخ الإستثمار في الجزائر وتأثيره على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، والنتائج المتوصل إليها، يمكن طرح جملة من التوصيات البالغة الأهمية وإختصارها في النقاط الأساسية التالية:

أولا: توصيات تخص إصلاح البيئة المؤسساتية:

- تحديث القطاع البنكي والمصرفي وجعله يساير التحولات النوعية المحفزة للإستثمار لغرض تبني نموذج إقتصادي منتج ومتنوع؛
- إنشاء بنوك ومصارف تمويل أخرى (عامة أو خاصة)، لكسر الإحتكار في تمويل المشاريع الإستثمارية خاصة منها الفلاحية (الممولة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية الوحيد)؛
- القضاء على الطابع المادي (الورقي) في المعاملات الإستثمارية من خلال تفعيل المنصات الرقميةوتيسير التعامل بها؛
- المزاوجة بين الإستثمار الصناعي والإستثمار الزراعي، لتحريك الصناعات التحويلية ذات الميزة التنافسية بشكل فعال.

ثانيا: توصيات تتعلق بإصلاح المنظومة القانونية والجبائية:

- تحديث القطاع الجبائي مع تفعيل المنصات الرقمية ذات الصلة، وحسن تنظيم هذه المنصات؛
- إنسجام القوانين التنظيمية ذات الصلة حتى تتماشى مع روح قانون الإستثمار الجديد؛
- مطابقة الواقع مع الأهداف القانونية المتعلقة بتنظيم الإستثمار، لاسيما قانون الإستثمار الجديد؛
- تكوين الموظفين الساهرين تنفيذ وتنظيم الإستثمار في البلاد تكوينا قانونيا المتخصصا؛
- خلق منصات رقمية مناسبة للإستثمار وضبطها وفقا لما تكرسه القوانين المتخصصة.

ثالثا: توصيات تخص التعاون الدولي والإقليمي والعربي في مجال الإستثمار الأجنبي المباشر:

- إشراك المستثمر الأجنبي في عمليات التصدير، للإحتكاك بخبرته في هذا المجال، مع القضاء على كل العوائق التجارية التقنية؛
- مواصلة تحفيز الإستثمار في العتاد الفلاحي ذو التكنولوجيا العالية المخصص للمناطق الفلاحية الشاسعة في الجنوب الجزائري، على غرار السماح بإستيراد الأجهزة الفلاحية التي عمرها يقل عن 5 سنوات، وتماشيا مع توجهات البلاد في تطوير الفلاحة الإستراتيجية؛
- حتمية تنويع الشركاء الأجانب لخلق التنافسية الحقيقية في السوق المحلية والوطنية؛
- إحداث حدائق العقار الصناعي، مع الإستعانة بالشريك الأجنبي ذو الخبرة العالية في هذا الإطار، أسوة بما يحدث في كل من إيطاليا وتركيا على سبيل المثال؛
- تفعيل حركة الأشخاص (العمالة) ورؤوس الأموال من وإلى السوق الجزائرية.

المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1. بوعشة فوزية، حلمي ليلى، **المناطق الحدودية في الجزائر بين ضرورة التنمية وإشكالية التمويل في ظل الأزمة البترولية**، الملتقى الدولي الأول حول: المناطق الحدودية وآفاق تنميتها، يومي 16 و17 نوفمبر 2016، جامعة محمد الشريف مساعدية بسوق أهراس.
2. **تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية لعام 1993**، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، الكويت، 1993.
3. جواد كاظم لفتة، **نظرة مؤسساتية مستقبلية لإدارة التنمية والإستثمار في العراق الجديد**، مؤتمر علم الإقتصاد والتنمية العربية، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، القاهرة، مارس 2005.
4. حلمي حكيمة، يونسي صبرينة، **المناخ الإستثماري بالمناطق الحدودية وأثره على التنمية الإقتصادية والاجتماعية – حالة الجزائر**، مجلة الإقتصاد والقانون، العدد 02، ديسمبر 2018.
5. عثمان علام، **واقع المناخ الإستثماري في الجزائر، مع الإشارة لبرامج الإنعاش الإقتصادي 2000-2014**، الملتقى العربي الأول، شرم الشيخ، مصر، 2015. بالموقع: www.dspace.univ-bouira.dz:8080/jspui/handle.
6. علي لطفي، **الإستثمارات العربية ومستقبل التعاون الإقتصادي العربي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009.
7. عمرو جمال الدين، **الدين العام وأثره على المناخ الإستثماري في مصر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2002.

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

1. Dunning JH (1977) Trade, location of economic activity and the MNE : a search for an eclectic approach. The international allocation of economic activity. Palgrave Macmillan, London, pp 395–418
2. Johanson J, Vahlne J (2009) The Uppsala internationalization process model revisited: From liability of foreignness to liability of outsidership. J Int Busin Stud 40(9):1411–1431. https://doi.org/10.1057/jibs.2009.24
3. Lwesya F (2021) SMEs' competitiveness and international trade in the era of Global Value Chains (GVCs) in Tanzania: an assessment and future challenges. Small Busin Int Revew 5(1) : e325. https://doi.org/10.26784/ sbir. v5i1.325
4. Musila JW (2005) The intensity of trade creation and diversion in COMESA, ECCAS and ECOWAS acomparative analysis. J Afri Econ 14(1):117–141
5. Qiang CZ, Liu Y, Steenbergen V (2021) An investment perspective on global value chains. The World Bank. https://doi.org/10.1596/ 978-1-4648-1683-3

6. Shinyekwa IM, Othieno L (2016) Uganda's intra-east african community customs union trade performance in comparison to other trading blocs : a gravity model analysis. J Afr Dev 18(1) :99–111
7. https://cfcwpstorageaccount.blob.core.windows.net/cfcwpcontainer/2021/11/AEZO_Focus_Report.pdf